مرصد حقوقي:إجمالي الأحكام بحق معارضي الانقلاب خلال يناير فقط 1937 سنة

الخميس 12 فبراير 2015 12:02 م

أصدرت وحدة رصد إنتهاكات سير المحاكمة العادلة بالمرصد المصري للحقوق والحريات تقريرها الشهري الأول لعام 2015 حول الأحكام الصادرة بحق المعتقلين والمعارضين فى مصر . وقد أشارت فيه إلي أن إنتهاك الحق في المحاكمة العادلة فى مصر من الحقوق المنتهكة و المهدرة بشكل أساسي منذ أحداث 30 يونيو و حتي الأن . وذلك بعدما أصبح القضاء أداة إضافية من أدوات القمع التي تضفى بها السلطات المصرية المشروعية علي ماترتكبها من جرائم إعتقال تعسفى فى صفوف معارضيها .

و قد شهد شهر يناير 2015 نظر 53 قضية أمام المحاكم

- حكم أول درجة: 48 قضية
- حكم استئناف: قضية واحدة
- أحكام نقض: 4 قضايا

فيما كان عدد المحكوم عليهم خلال الشهر 941 شخص ، جاءت الاحكام الخاصة بهم كالاتي :

الحكم على 281 شخص بالسجن ، باجمالي عدد سنوات 1.937 سنة و42 شهر

سجن: 207 شخص

سجن مؤبد: 26 شخص

سجن مشدد: 28 شخص

سجن مع الشغل: 20 شخص

براءة: 439 شخص

المحكوم عليهم بالغرامة فقط: 51 شخص

إعادة محاكمة: 170 شخص

فيما كانت العقوبات المالية كالاتي

اجمالي الكفالات: 73 ألف و500 جنيه

اجمالي الغرامات: 3 مليون و600 ألف جنيه

وقالت وحدة رصد إنتهاكات سير المحاكمة العادلة بالمرصد المصري للحقوق و الحريات أن إنتهاكات الحق فى المحاكمة العادلة أضحي مستمرا بما يبعث القلق لاسيما بعد إصدار المئات من أحكام الإعدام والمؤبد فى محاكمات أقل ما توصف أنها لا تمت بصلة للعدالة و الالاف من القضايا الأخري أكدت بما لا يدع مجالا للشك أن هنا معتقلين وضحايا حرموا بشكل أو بآخر من حق المحاكمة العادلة, بل هناك منهم من أدينوا ظلما و عدوانا فى ظل عدم توفر أدنى شروط المحاكمة العادلة

و تؤكد الوحدة على أنه لا يمكن الحديث عن محاكمات عادلة فى مصر إلا إذا توافر شرطان أولا الإلتزام بإجراء المحاكمة من بدايتها إلى نهايتها حسب المعايير المنصوص عليها في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان و ثانيا الإستقلال و الحيادية التامة للسلطة القضائية وهو مالم يتوافر فى كل المحاكمات التي تمت منذ أحداث 30 يونيو و حتي الان

ويؤكد المرصد المصري للحقوق و الحريات أنَّ تدابير مكافحة الإرهاب وحماية حقوق الإنسان هدفان لا يتعارضان، بل هما متكاملان ويعزّزان بعضهما بعضاً ، ومن الأمور الاساسية التي يجب علي السلطات المصرية ان تقوم بالعمل عليها هي ضمان إحترام حقوق الإنسان ومبادىء ومعايير المحاكمات العادلة عندما يتم القبض علي المواطنين ، بما في ذلك تجاه الأشخاص الذين يشتبه بقيامهم بأعمال إرهابية ، فذلك أمر حاسم لضمان فاعلية تدابير مكافحة الإرهاب ولاحترام سيادة القانون و إظهار العدالة